قراءة في مخرجات مراكز الأبحاث الإسرائيلية

مركز الأبحاث

منظمة التحرير الفلسطينية

نيسان ٢٠٢١

مركز الأبحاث

مركز الأبحاث

مؤسسة من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، تأسس عام 1965 في لبنان. يهدف المركز منذ تأسيسه التركيز على تغطية الصراع العربي- الإسرائيلي من خلال إصدار الكتب وعقد الندوات والمؤتمرات وأرشفة الوثائق والمخطوطات التي تهدف إلى تحقيق هذا الغرض.

يعتمد المركز في بحوثه ونشاطه الفكري أسلوب العرض الموضوعي الموثّق للقضايا التي تتناولها دراساته وكتبه ونشراته الدورية، ويعتمد مناهج البحث العلمي المتبعة في العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

رئيس مجلس الإدارة

د. محمد اشتية

مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية

القدس- فلسطين

+ تلفاكس : 97022966228

Email : info@prc.ps

http://www.prc.ps

Research Center P.L.O

Al Quds - Palestine

Telfax: +9722966228

Email : info@prc.ps

http://www.prc.ps

حقوق الطباعة والنشر محفوظة ©
٢٠٢١

تقديم

تأسست مجموعة من مراكز الأبحاث الإسرائيلية منذ نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحاضر وتنوعت في أهدافها وأبحاثها الأمنية والاستراتيجية والسياسية بما يخدم مصالح وأمن وسياسة إسرائيل، وكان دورها بالدرجة الأولى إعداد الدراسات والأبحاث في المجتمع العربي تحديداً لتعريف مؤسسات الحكم في إسرائيل بطبيعة المجتمع العربي في إسرائيل بشكل عام والمجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة بشكل خاص. تلك الأبحاث والدراسات كانت وما زالت تمولها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ووزارة الخارجية الإسرائيلية تحديداً. كما اعتمدت إسرائيل على مراكز الأبحاث والباحثين فيها من خلال الجامعات الإسرائيلية عبر فتح نافذة على دول العالم التي لم تقم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل كما ركزت إسرائيل على مجموعة من الباحثين لإقامة شبكة علاقات أكاديمية مع مؤسسات أكاديمية ومراكز الأبحاث في تلك الدول ومن ثم تمكنت إسرائيل من إقامة علاقات دبلوماسية وأكبر دليل على ذلك الهند ودول آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا بالإضافة إلى نشر وجهة النظر الإسرائيلية تجاه الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وإقامة المستوطنات على تلك الأراضي الفلسطينية على اعتبار أنها مهمة جداً لتوفير الأمن الإسرائيلي وتمرير سياسة التمييز العنصري من خلال إقامة الجدار الفاصل وتقطيع أوصال الضفة الغربية بحجة توفير الأمن لإسرائيل مع العلم أن الهدف الرئيسي من إقامة الجدار الفاصل هو منع إمكانية إقامة دولة فلسطينية متواصلة جغرافيا عبر شبكة المستوطنات والطرق الالتفافية والحواجز العسكرية وهذا منوط بدور مراكز الأبحاث في تمرير السياسة الإسرائيلية إلى أوروبا ودول العالم.

ومن أهم تلك المراكز التي تنشط في إسرائيل لتقديم دراسات وأبحاث متعلقة بالسياسة الإسرائيلية تجاه المجتمع العربي والفلسطيني، مركز القدس للدراسات السياسية، ومركز موشيه ديان للسلام التابع لجامعة تل أبيب ومركز القدس للدراسات الأمنية والاستراتيجية بالإضافة إلى مركز هرتسيليا للسياسة والاستراتيجيا الذي يساهم في رسم ووضع توصيات متعلقة بالأمن والسياسة الإسرائيلية التي تساهم في صناعة القرار الإسرائيلي بشكل مباشر مع مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، كما نشط في السنوات الأخيرة مركز الأبحاث (بيغين- السادات) التابع لجامعة بار ايلان في نشر مزيدا من الأبحاث والدراسات تتعلق بالسياسة الدولية وموقف إسرائيل منها والتوصيات التي يؤكدون عليها من خلال تلك الدراسات أو المقالات أو المؤتمرات.

إسرائيل والتحديات الإستراتيجية.. عام 2021 محمّل بتبعات أحداث العام السابق

خلدون البرغوثي[1]

يركز هذا العدد على التحديات الإستراتيجية التي تواجهها إسرائيل في العام الحالي، وهي استمرار وتبعات لتحديات العام الماضي. ويبرز الحديث عن قرار المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية «فاتو بنسودا»، فتح تحقيق في الأحداث التي جرت في الأراضي المحتلة بدءاً من تاريخ 13 حزيران «يونيو» 2014.

معظم التحليلات في هذا الموضوع تتوزع على اتجاهين: الأول، خيارات إسرائيل والادعاءات التي يمكن أن تسوقها لتجنب تبعات القرار أو للتقليل منها، والثاني، انتقاد القرار مع التحذير من خطورته.

كما يتناول هذا العدد إستراتيجية إسرائيل فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وهي تتراوح بين خيارات الحفاظ على الوضع القائم والسعي إلى التغيير في سياق المتغيرات المحلية والإقليمية (اتفاقيات التطبيع العربي) والدولية (انتخاب بايدن رئيسا للولايات المتحدة)، وانعكاسات ذلك على العلاقة بين إسرائيل والفلسطينيين.

إقليميا، يستعرض العدد ما يتوجب على إسرائيل فعله بمواجهة التهديد الإيراني، ويميل التقييم إلى الدعوة إلى الخروج من سياسة العمليات الإسرائيلية العسكرية الجراحية التي تستهدف مواقع محددة في إيران وأخرى تابعة لحلفائها في العراق وسوريا، إلى سياسة توجيه ضربة قوية ذات أثر كبير.

إستراتيجياً، يجمل مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي رؤية خبرائه للتحديات التي تواجهها إسرائيل في سبع جبهات وسياقات، جاءت تحت العناوين الفرعية التالية:

- النظام الدولي: انتعاش من أزمة كورونا في ظل تنافس بين القوى العظمى
- النظام السياسي الإسرائيلي: أزمة مستمرة قد تتحدى أسس الأمن القومي
- الساحة الإقليمية: عشر سنوات من الاضطرابات الإقليمية، والتطبيع يتوسع
- إيران: في فترة تراجع، لكنها لا تزال التهديد الأساسي لأمن إسرائيل
- الجبهة الشمالية: النشاط الاستباقي مطلوب لإضعاف المحور الشيعي الإيراني
- الساحة الفلسطينية: الحفاظ على القائم أم السعي للتغيير؟
- بيئة العمل (العسكرية): أيام معارك يمكن أن تتصاعد إلى حرب غير مرغوب فيها

[1] باحث وصحفي مختص في الشأن الإسرائيلي.

قرار المحكمة الجنائية الدولية في الهاغ.. ما هي فرص إسرائيل؟

بنينا شربيط باروخ
معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي "INSS"

3 آذار «مارس» 2021

قررت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، وبشكل رسمي، فتح التحقيق فيما يخص كل الأحداث التي جرت في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة بدءاً من تاريخ 13 حزيران «يونيو» 2014. والتحقيق يشمل أيضا ما قام به الفلسطينيون.

وتشير المدعية العامة إلى أن جدول الأولويات في إدارة التحقيق سيتحدد لاحقاً، بناءً على الموارد المتاحة، وعبء العمل الثقيل الحالي على المحكمة. ومن المتوقع أن تتشاور المدعية مع المحامي البريطاني كريم خان الذي انتخب ليكون المدعي العام المقبل بدءاً من شهر حزيران لتحديد أجندة العمل المتصلة. وتجب الإشارة إلى أن هذا التحقيق عملية طويلة ومعقدة، فليس من المتوقع اتخاذ إجراءات ضد مسؤولين إسرائيليين في المدى القريب.

وأشارت المدعية العامة الى أنه وبعد الشروع بالتحقيق، يمكن للأطراف الإعلان أنهم يجرون بأنفسهم تحقيقاً في الادعاءات حول الجرائم. وحسب مبدأ السيادة، فإن المحكمة لن تتدخل عندما تجري دولة بنفسها تحقيقاً صادقاً في هذه الأحداث. لذلك، يمكن لإسرائيل أن تستند على وجود تحقيقات لديها فيما يتعلق بعمليات الجيش وقوات الأمن. وفيما يتعلق بالمستوطنات التي تعتبر جريمة حرب في ميثاق المحكمة، تركز ادعاءات إسرائيل على الحجج القضائية وعلى الطابع السياسي للموضوع، التي لا تصلح لتوضيح جنائي، قد يجر إلى تسييس المحكمة وزيادة صعوبة إمكانية حل الصراع عبر المفاوضات.

قرار المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي لا أساس له لكنه خطير

إيتان جلبوع

مركز بيغن- السادات للدراسات الإستراتيجية "BESA"

9 شباط «يناير» 2021

قرار المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي بفتح تحقيق ضد إسرائيل بشبهة ارتكابها جرائم حرب في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، هو قرار لا أساس له، لكنه قرار خطير يجب العمل على إحباطه. يحق للمحكمة فقط التحقيق في الدول ذات السيادة، وفلسطين ليست دولة سيادية. والمحكمة يحق لها التحقيق في الدول التي وقعت على ميثاق روما الذي صاغته، وإسرائيل مثلها مثل الولايات المتحدة وسبعين دولة أخرى، لم توقع على الميثاق ولم تنضم للمحكمة. خشيت هذه الدول أن تصبح المحكمة مسيسة ومنحازة ومضللة، مثل باقي منظمات الأمم المتحدة، وهذا ما كان.

تأسست المحكمة في عام 2002 بهدف التحقيق في الجرائم الخطيرة ضد الإنسانية، مثل إبادة شعب من قبل دولة لا تقوم بنفسها بالتحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبت ضد شعوبها. إسرائيل دولة ديمقراطية وتقيم نظاماً قضائياً مستقلاً، يحقق، وعند اللزوم يحاكم من ينتهك قوانين الحرب. وبما أن الوضع الإسرائيلي- الفلسطيني لا يستوفي أيا من الشروط هذه، فإن القرار بالسماح بمقاضاة إسرائيل بالتحقيق ضدها يعتبر انتهاكاً فاضحاً لأسس وإجراءات المحكمة نفسها، فهذه محكمة سياسية، لا تقوم بالتحقيق في جرائم الحرب الحقيقية والخطيرة في العالم مثل سوريا، وتلك التي ارتكبتها روسيا في عدة حروب مثل الشيشان وشبه جزيرة القرم، وبجرائم الحوثيين والسعودية في اليمن.

القرار خطير بالنسبة لإسرائيل، إذ يحق للمحكمة أن تحقق مع أفراد وليس فقط مع دول. كما أن المدعية العامة فاتو بنسودا مخولة باستدعاء أشخاص بمن فيهم رئيس الحكومة، ووزراء الدفاع وضباط الجيش ومسؤولون سياسيون للتحقيق تحت التحذير. وسيرفض هؤلاء ذلك بالطبع، حينها يمكن لها أن تصدر أوامر اعتقال بحقهم. أي أن على الدول الـ 122 التي وقعت على ميثاق روما أن تلتزم بتنفيذ أوامر الاعتقال هذه، ما قد يتسبب بضرر فعلي وضرر كبير لصورة إسرائيل. لكن إصدار أوامر اعتقال يتطلب موافقة المحكمة الجنائية الدولية. كما ينص القرار على أن هذه المسألة ستتم مناقشتها بشكل منفصل لاحقًا خلال عملية التحقيق ووفقًا لطلبات النيابة المعلّلة فقط. وهكذا، تركت المحكمة لنفسها مخرجا إذا تبين أنها ستواجه انتقادات لاذعة من شأنها أن تعرض مكانتها للخطر.

المدعية العامة بنسودا نفسها لم تأت بأيد طاهرة إلى هذه القضية، فقد كانت وزيرة للعدل في غامبيا ودافعت عن نظام ديكتاتوري انتهك بشكل منهجي حقوق الإنسان. وحسب شهادات

مسؤولين في السلطة الفلسطينية، بمن فيهم صائب عريقات، فقد قدمت بن بنسودا لهم استشارات حول كيفية انضمامهم لعضوية المحكمة الجنائية الدولية، وكيفية رفع دعاوى ضد إسرائيل. ورغم أن أسس المحكمة تلزم المدعية العامة بسلوك موضوعي وأخلاقي، إلا أن بنسودا انتهكت هذه الأسس دون أن تتخذ المحكمة ضدها أية عقوبات جدية.

وفي ظل الخلاف القضائي حول مسألة إن كانت للمحكمة صلاحية بحث ما يتعلق بإسرائيل، توجهت بنسودا إلى هيئة من ثلاثة قضاة في إجراء يسبق المحاكمة، للحصول على موافقة على الشروع بالتحقيق. وأبدت ذكاء في استفسارها من اللجنة إن كانت فلسطين دولة أما لا. وقررت المحكمة بالأغلبية أن فلسطين، نعم دولة، ما سمح للمدعية بفتح التحقيق ضد إسرائيل. وكتب رئيس المحكمة «بيتر كوفاتش» من هنغاريا نص رأي الأقلية الذي رفض فيه معظم حجج المدعية العامة وقال إن المحكمة ليست لها تلك الصلاحية، فيما وافق القاضيان الآخران، «مارك بيرين» من فرنسا و»رينيه ألبيني جينسو» من بنين على إجراء التحقيق. ويبدو أن هناك علاقة بين الدول التي جاء منها القضاة والقرار.

وسمحت المحكمة للمدعية أيضاً بالتحقيق في جرائم حرب ارتكبتها الولايات المتحدة على ما يبدو في أفغانستان. إدارة ترامب هاجمت القرار، وانتقدت المدعية العامة والمحكمة، وألغت تأشيرة دخول الولايات المتحدة الخاصة ببنسودا وبأسرتها، وهددت بفرض المزيد من العقوبات ضدها وضد القضاة إذا تجرأوا على التحقيق ضد الولايات المتحدة وإسرائيل. كما أصدر الكونغرس قراراً بغالبية كبيرة من الجمهوريين والديمقراطيين ضد إمكانية التحقيق مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

هناك دليل آخر على أن الحديث يدور عن محكمة مسيّسة، متعلق بموعد إعلان القرار بشأن إسرائيل. فقد كان مقرراً إصدار القرار في تموز «يوليو» 2020، لكن تم تأجيل ذلك حتى تتغير الإدارة في واشنطن على أمل أن يكون رد فعل الإدارة الجديدة أكثر اعتدالاً من رد الإدارة السابقة. إدارة بايدن أدانت القرار بشأن إسرائيل، لكن ليس من الواضح ما الذي يمكنها أن تقوم به من أجل إحباطه، فبايدن ليس ترامب وهو يتجه نحو التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة ووكالاتها. مع ذلك، فإنه إن اكتفى بالكلام فقط، دون أن يفعل شيئا، فمن المحتمل أن تقوم المحكمة أيضاً بالتحقيق مع الولايات المتحدة.

ستنهي المدعية العامة بنسودا مهامها في حزيران المقبل. وقد تكون راضية عن حصولها فعليّا على الموافقة على الشروع بالتحقيق دون البدء به فعليّاً. إحدى الطرق التي قد تمنع بها إسرائيل والولايات المتحدة التحقيق هي ضمان أن يكون المدعي العام المقبل -البريطاني كريم خان- مهنياً وموضوعياً ومحترماً وغير منحاز ولا خاضع للتأثير، وبالتالي فإنه لن يحقق مع إسرائيل والولايات المتحدة. كما يتوجب على إسرائيل تجنيد جميع الدول، بما فيها ألمانيا وهنغاريا وأستراليا وكندا وجمهورية التشيك والبرازيل، وهي الدول التي قدمت اعتراضات خطية على التحقيق مع إسرائيل أمام المحكمة. ويعتبر موقف ألمانيا هو الأهم كونها كانت الداعم الرئيسي لهذه المحكمة تاريخياً. يجب على إسرائيل أن تعمل داخل الكونغرس الأميركي لاتخاذ قرار إدانة آخر للمحكمة وتحذيرها من استجواب الولايات المتحدة أو إسرائيل. وهناك ضرورة لإدارة صراع إعلامي يقوض شرعية المحكمة الجنائية الدولية ويردعها.

تقييم إستراتيجي إسرائيلي 2020 – 2021
الساحة الفلسطينية: الحفاظ على القائم أم السعي للتغيير؟

أودي ديكل – نوعا شوسترمان
معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي "INSS"

6 كانون الثاني «يناير» 2021

عندما وقعت اتفاقيات التطبيع بين إسرائيل والإمارات والبحرين، التي لحقها الإعلان عن إقامة علاقات مع السودان والمغرب، وجد النظام السياسي الفلسطيني نفسه في أشد مراحل ضعفه الإستراتيجي. وشكلت هذه الأحداث فقدان عمق إستراتيجي مهم –هو قوة الفيتو ضد التطبيع بين إسرائيل والعالم العربي–، ودليلا آخر على دفع القضية الفلسطينية إلى هوامش الساحتين الإقليمية والدولية. وبالرغم من اتفاقيات إسطنبول (أيلول «سبتمبر» 2020) للمصالحة بين فتح وحماس، التي كانت ستشكل دفعة لمواجهة أزمة وضعف النظام السياسي، إلا أن الانقسام لا يزال قائماً، في ظل هش يشهد تدهورا خطيرا اقتصاديا وصحيا.

بالمقابل، يشير «أودي ديكل» و«نوعا شوسترمان» إلى تغير الإدارة الأميركية الجديدة وتأثير ذلك على القضية الفلسطينية.

هذا كان ملخص مقدمة ديكل وشوسترمان للوضع الفلسطيني.. اللذين استفاضا في الحديث عن تفاصيله.. لكن إستراتيجياً يقدم الكاتبان رؤيتهما لما هو مقبل من تغيرات، إذ ستعمل الإدارة الأميركية التي يقودها الديمقراطيون على ضبط مستوى الدعم الأميركي مقارنة بما قدمته الإدارة السابقة لإسرائيل، فيما قد يعمل الاتحاد الأوروبي على إقناع الرئيس جو بايدن بإحياء عملية السلام من جديد. الحزب الديمقراطي يدعم حل دولتين لشعبين، لكن من المنطقي الافتراض أن الدفع بهذه الفكرة لن يكون على رأس أولويات الإدارة الأميركية. في محيط بايدن يدركون أهمية السلطة الفلسطينية بالنسبة لهم ولإسرائيل، لأنها ترفع عنها العبء المباشر لإدارة السكان في المناطق المحتلة. لذلك، فمن المتوقع أن تعمل الإدارة الأميركية على ضمان عدم انهيار السلطة اقتصادياً وألا تفقد أهميتها السياسية، وأن يتم استئناف العلاقات الدبلوماسية بين واشنطن ورام الله، بما في ذلك إعادة فتح الممثلة الفلسطينية في واشنطن، وتجديد عمل القنصلية الأميركية في القدس الشرقية، وتقديم الدعم الأمني الأميركي –المالي والتدريبي– لأجهزة الأمن الفلسطينية، مقابل تجديد التعاون الأمني والمدني بين السلطة وإسرائيل. السلطة من ناحيتها أعلنت أنها ستجري إصلاحات في نظام دفع الرواتب من أجل تمكين الإدارة الأميركية من تقديم الدعم الاقتصادي، في ظل القانون الذي أقره الكونغرس ضد دفع السلطة رواتب لعائلات «الشهداء» والأسرى. كما يجب افتراض أن إدارة بايدن ستطلب إعادة الدعم المالي لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين– أونروا (250 مليون دولار سنويا)، الأمر الذي سيخفف من العبء المالي والاجتماعي على السلطة الفلسطينية. مع ذلك، على إسرائيل أن تسمح

بذلك عبر تعزيز الرقابة على أنشطة الوكالة.

إدارة بايدن ستتحدى حكومة إسرائيل فيما يتعلق بالهدف الإستراتيجي المتمثل في حل «دولتين لشعبين»، وبذلك سيلغى الضوء الأخضر الذي منحته إدارة ترامب لمواصلة البناء في كافة المستوطنات، وهدم مباني الفلسطينيين في مناطق «ج» وكافة إجراءات الضم الزاحف التي تمنع إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات تواصل جغرافي في الضفة الغربية. كل هذا على أمل منع «الصدامات» المتكررة مع الحكومة الإسرائيلية. وليس من المتوقع أن تلغي الإدارة الديمقراطية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل أو أن تعيد السفارة إلى تل أبيب. رغم ذلك، فهناك احتمالية عالية أن تقوم الإدارة الجديدة بإلغاء الاعتراف بشرعية المستوطنات، وقد تعمد إلى تجاهل خطة ترامب للتسوية، باستثناء بند الاعتراف بحل الدولتين فيها، وضرورة تعزيز الاقتصاد والبنى التحتية الفلسطينية، مع دعم استمرار التطبيع العربي.

تقلبات محتملة

يبدي التقرير تخوفاً من تبعات أي تغيير سياسي قد ينتج في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وما قد يسببه هكذا تغيير من تبعات سياسية فلسطينية داخلية أو على مستوى العلاقة مع إسرائيل.

ويذهب التقرير إلى أن «دمج حركة حماس في قيادة السلطة سيؤدي إلى تعميق القطيعة بين السلطة وإسرائيل وسيشكل عقبة أمام استمرار التنسيق الأمني والمدني. في هذه الظروف، فإن الدول التي تصنف حماس على أنها حركة إرهابية، ستجد نفسها أمام المعضلة التالية، إما الاعتراف بالقيادة الفلسطينية الجديدة، بالرغم من مواصلة حماس رفض شروط اللجنة الرباعية المسبقة للحوار – أي الاعتراف بإسرائيل، وبالاتفاقيات معها، ونبذ الإرهاب والعنف».

ويتابع التقرير «كما قد تقع جولات عنف محدودة في مناطق غلاف قطاع غزة، قد تتطور إلى مواجهة عسكرية، في ظل اضطرار كل من إسرائيل وحماس للرد على عمليات الطرف الآخر، وأيضا نتيجة لتصاعد الأزمة الإنسانية في قطاع غزة».

ويذهب التقرير إلى أن السيناريوهات الممكنة تتلخص في: **أولا**: تدهور عسكري في ظل وجود خيار رد محدود لترميم قدرات الردع والعودة إلى التهدئة، أو رد واسع بهدف تفكيك الذراعين العسكريين لحركتي حماس والجهاد الإسلامي، مع بذل جهد لتجنب الانجرار إلى دخول القطاع والبقاء فيه مدة طويلة؛ **وثانيا**: تفاهمات أو تسوية طويلة المدى، دون عملية عسكرية أو بعدها، من أجل التوصل إلى تهدئة دائمة مقابل تسهيلات كبيرة في الحصار، وعملية تبادل بين إسرائيل وحماس؛ **ثالثا**: عمليات تنفذها فصائل أخرى، خاصة الجهاد الإسلامي، قد تؤدي إلى إحباط جهود تخفيف الحصار والتسوية وتتسبب بتصعيد.

ويرى التقرير أنه وفي حال استمرار الجمود السياسي والضم الإسرائيلي الزاحف، بالتزامن مع المزيد من اتفاقيات التطبيع بين إسرائيل ودول عربية أخرى، فقد تصل الفصائل الفلسطينية إلى قناعة بأنه لم يعد لديها سوى الخيار العسكري، لتعطيل المسار نحو التطبيع. لذلك، من المحتمل أن تقوم هذه الفصائل بتنفيذ عمليات كبيرة من أجل «جر إسرائيل لرد عسكري يضغط على السكان الفلسطينيين لتوجيه انتقادات شديدة ضد للمجتمع العربي والدولي»، وهذا ما قد

يؤدي إلى وقف التطبيع بسبب الضغط الداخلي على قادة الدول العربية «البراغماتية». وهذا ما سيؤدي إلى تسريع مقاضاة إسرائيل في «الجنائية الدولية».

توصيات لرسم سياسات

يعيش النظام السياسي الفلسطيني، وفق التقرير، حالة من عدم اليقين الناجمة عن تداخل سلسلة تفاعلات محلية وإقليمية ودولية، ما قد يؤدي إلى سيناريوهات غير مدروسة.
يذهب التقرير إلى أن سلسلة التفاعلات المذكورة قد تؤدي إلى المس بأداء السلطة وربما فقدانها السيطرة على الحكم، ويرى التقرير أن احتمال فقدان الهدوء الأمني خسارة لإسرائيل التي لا تريد تحمل مسؤولية إدارة حياة الفلسطينيين المدنيين، كما أنها لا ترغب بأن تعرقل أية أحداث سياسية ذات صلة علاقاتها المتصاعدة مع الدول العربية.

ويدعو التقرير إلى تبني مقاربة تدعم السلطة الفلسطينية وتساعد في ترميم أدائها، اقتصاديا وصحيا (بما في ذلك مكافحة جائحة كورونا وتبعاتها) بشكل أساسي مع تعزيز السلطة الفلسطينية عبر فتح أفق لعملية سلمية، وهذا ما يساهم في حماية إسرائيل من تحمل أعباء المناطق المحتلة من جهة، وتحسين علاقات إسرائيل العربية والإقليمية من جهة أخرى. ويقترح التقرير ضم السلطة الفلسطينية إلى المبادرات الاقتصادية والتكنولوجية التي تطورها إسرائيل مع الإمارات ودول عربية أخرى، كي تجني ثمار التعاون الإقليمي والتطبيع.

رغم فقدان قوة الفيتو الفلسطيني على إقامة علاقات بين إسرائيل ودول عربية، وتآكل المبادرة العربية للسلام، من المناسب أن تعترف إسرائيل بأن الأنظمة العربية التي قد تنضم لتوجهات التطبيع لن تتجاهل الانتقادات من قبل معارضيها داخلياً وخارجياً، وستؤكد أنها لم تتخل نهائياً عن التزاماها التاريخي بحل القضية الفلسطينية. لهذا السبب أيضاً، فإن إمكانية عمل إدارة بايدن على الدفع بعملية السلام قدماً مع الفلسطينيين هي مصلحة إسرائيلية، فإسرائيل لن تخرج مستفيدة من دفع الفلسطينيين إلى الزاوية ومن الضم الفعلي لمناطق شرقي مسار الجدار الأمني.
ويوصي التقرير بأنه «على إسرائيل أن تبلور مع إدارة بايدن إستراتيجية مشتركة تقوم على أساس إدراك أن الخيار الوحيد القابل للتنفيذ يقوم على الانفصال السياسي، والجغرافي، والديمغرافي، من أجل الحفاظ على ثمار أي ترتيب مستقبلي على أساس كيانين منفصلين ومتمايزين. وهذا يقتضي تقليص الاستثمار في المستوطنات شرقي مسار الجدار الأمني ، دون المس بالسيطرة الأمنية على وادي الأردن وحرية العمل للجيش الإسرائيلي في جميع أنحاء الضفة الغربية».
ويستمر التقرير «أما في مواجهة قطاع غزة، فيتوجب على إسرائيل أن تواصل المناورة بين ضرورة الحفاظ على قدرات الردع تجاه حماس والجهاد الإسلامي، لمنعهما من تحقيق إنجازات عبر استخدام القوة، وبين السعي لفرض تهدئة في محيط غلاف قطاع غزة ولتخفيف شدة المشاكل القادمة من قطاع غزة يجب الدفع بتهدئة دائمة إلى الأمام مع حماس بوساطة مصرية وأممية، مقابل تخفيف الحصار وتحسين ملموس للبنى التحتية المدنية في القطاع، والتركيز على تزويد دائم للتيار الكهربائي والماء وزيادة مصادر الدخل وأدوات البقاء للسكان.

الرد على إيران – هناك ضرورة لِيد ثقيلة وليس لملقط

الجنرال (احتياط) أودي ديكل
رئيس معهد دراسات الأمن القومي

3 آذار «مارس» 2021

منذ دخول «جو بايدن» البيت الأبيض، رفعت إيران مستوى الاستفزاز في أربعة مجالات: (1) تسريع عملية تطوير مشروعها النووي، مع رفع مستوى انتهاكها للاتفاق النووي وفرضها قيوداً على الرقابة (الدولية على مشروعها النووي) على أراضيها، بالتزامن مع تشددها في شروطها للعودة لطاولة المفاوضات مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية، والإصرار على عدم استئناف للمفاوضات قبل الرفع التام للعقوبات المفروضة عليها؛ (2) رفع وتيرة الهجمات ضد القواعد الأميركية في العراق بهدف تحفيز عملية انسحاب القوات الأميركية منه ومن شرق سوريا؛ (3) زيادة الهجمات بالصواريخ وبالطائرات دون طيار عن طريق الحوثيين في اليمن على أهداف عسكرية ومدنية في العربية السعودية – الحلقة الضعيفة في الجبهة المضادة لإيران في المنطقة؛ (4) وكما يبدو، مهاجمة سفينة مملوكة لإسرائيل في الخليج العربي.

هذه الإجراءات الإيرانية كلها تعكس إحساسا بالأمان في طهران، لأن القيام بها لا يوقعها في مخاطر تعرضها لهجوم مضاد على أراضيها من قبل خصومها. إضافة إلى ذلك، فإن السلوك الاستباقي هذا يعكس رغبة إيران بفرض قواعد لعبة جديدة في مواجهة إدارة بايدن وحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، بعكس سلوكها الحذر في الأيام الأخيرة لإدارة ترامب، حينها كانت إيران تخشى من أن يقدم الرئيس، غير المتوقعة ردود فعله، على إصدار أمر بمهاجمة أهداف ذات أهمية في إيران.

ردود فعل «الملاقط» «الموضعية الدقيقة» المحدودة من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل، مثل مهاجمة البنية التحتية للميليشيات الشيعية، التي تستعد إيران للتضحية بها مقدما في سوريا الملعب الأكثر راحة لها، ردود الفعل المحدودة هذه توافقت مع توقعات إيران واهتمامها بتجنب تصعيد واسع النطاق. وهكذا، فإن الرد المحدود والمتوقع لم يجعل قيادة الجمهورية الإسلامية تتردد قبل تنفيذ عملية أخرى، وهذا ما حدث الليلة (3 آذار «مارس» 2021) بإطلاق ميليشيات شيعية في العراق، صواريخ على مطار عين الأسد، القاعدة التي تستضيف قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة في العراق.

من أجل ردع إيران وكبح جماح جرأتها المستفزة في المنطقة، فإن المطلوب هو رد غير متوقع في أهدافه وقوته ضد أهدافها الحيوية، وعلى أية حال، من الأفضل أن يتم تنفيذ هذا الرد بالتنسيق بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

سنة المناعة
تحديات داخلية وخارجية للأمن القومي

إيتاي بارون وعنات كورتس

6 كانون الثاني «يناير» 2021

يلخص التقييم الإستراتيجي الإسرائيلي لعام ٢٠٢١ العام السابق، فيصفه بأنه كان عاما معقدا واستثنائيا، ساهمت أزمة كورونا وانتهاء ولاية رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب بشكل أساسي في رسم ملامحه. كما يرى أن هذين العاملين أديا إلى إضعاف القوى المعادية لإسرائيل التي أولت شأنها الداخلي التركيز، ما خفّض خطر اندلاع صراع واسع النطاق في الشرق الأوسط. ويرجع التقييم ذلك جزئيا إلى الخشية من ردود أفعال محتملة يقدم عليها الرئيس ترامب في عام الانتخابات الرئاسية، مع الأمل باقتراب نهاية فترة حكمه، ما أدى لأن تتمتع إسرائيل بهدوء نسبي على حدودها. وعملت في عدد من المناطق بطريقة لم تؤدِّ إلى تصعيد واستفادت من الخصائص الفريدة لهذه الفترة للترويج للتطبيع مع عدد من دول الشرق الأوسط، الأمر الذي شكل انخفاضا في مركزية الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني في الأجندة الإقليمية والدولية.

بعض هذه التطورات المعروفة بتأثيرها الإيجابي الواضح على الأمن القومي لإسرائيل ستستمر وفق التقدير في عام ٢٠٢١، مع ذلك، فإن إسرائيل في أزمة متعددة الأبعاد تهدد استقرارها الاقتصادي والسياسي، وتماسكها الاجتماعي، وقيمها الديمقراطية الليبرالية وأنماط الحياة العامة. لم تبدأ هذه الأزمة مع وباء الكورونا، لكنها عمقت نقاط الضعف الموجودة في الاقتصاد والمجتمع والحكومة وخلقت نقاط ضعف جديدة. على الرغم من وجود جدل حول شدة الأزمة، فمن الواضح أن لها تداعياتها وتعمق الحاجة إلى اعتماد إطار أوسع لمناقشة قضايا الأمن القومي. وليست هذا فقط هو الرابط المهم بين الوضع الداخلي ومرونة إسرائيل في التعامل مع التهديدات الأمنية الخارجية، بل تشكل هذه الازمة أيضا ضعضعة كبيرة لأجهزة الدولة والمؤسسات الحيوية وعملها اليومي. إضافة لذلك، ورغم أن الخشية من مواجهة عسكرية واسعة النطاق قد تراجعت، لكن احتمال حدوث تصعيد غير مرغوب فيه لا يزال قائماً بسبب ديناميكيات العمل والرد.

ويتابع التقدير: «ستتميز الأشهر الأولى من عام ٢٠٢١ بالجهود المعقدة لتطعيم السكان في العالم وفي إسرائيل ضد فيروس كورونا، سعيا للقضاء على الوباء، وتشكيل إدارة جديدة في الولايات المتحدة بقيادة جو بايدن وصياغة سياسته الداخلية والخارجية، واستمرار الأزمة السياسية في إسرائيل مع الجولة الرابعة من الانتخابات. واحتمال رد إيران على اغتيال رئيس برنامجها النووي فخري زاده وعمليات أخرى تجري على أراضيها. لذلك، فإن تقييم التطورات في العام المقبل يتم في ظل ظروف تتسم بقدر كبير من الضبابية. ومع ذلك، فإن التقييم يستند إلى فرضية أن هذا العام سيمضي، في العالم، وفي الشرق الأوسط وكذلك في إسرائيل في ظل تفشي كورونا.

والقضاء على الوباء لن يتم دفعة واحدة، بل سيتسم بتراجع تدريجي قد تصاحبه موجات من تفشٍ وطفرات جديدة للفيروس».

النظام الدولي: انتعاش من أزمة كورونا في ظل تنافس بين القوى العظمى

رأى التقدير أن العالم سيبدأ بالتعافي التدريجي من أزمة كورونا، بما ينعكس على خريطة التفاعلات الدولية وما تحمله من علاقات تنافسية. يقول التقدير «أزمة كورونا بدأت في نهاية عقد تميز بتصاعد المنافسة الإستراتيجية بين القوى العظمى، وبطمس العولمة الحدود المادية، فيما غيرت ثورة المعلومات الأنظمة العالمية. وكشفت الجائحة عن التوجهات الحالية، وخلقت توجهات جديدة، وبات مطلوباً من جميع الفاعلين الاستعداد لها بطريقة أدت إلى تعطيل الحياة الطبيعية في جميع أنحاء العالم. واستمر النظام الدولي في الانقسام قطبيا في العام الأول من كورونا، حيث ركز الفاعلون الرئيسيون على شؤونهم الداخلية وإدارة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، كل على طريقته الخاصة. وتميزت الأزمة الاقتصادية بتمايز كبير، فقد أثرت على الغرب أكثر من الشرق، وكان هناك تباين كبير بين القطاعات؛ فعانت صناعات السياحة والطيران والطاقة من انخفاضات حادة، في حين أصبحت الصناعات التكنولوجية الملاذ الآمن للمستثمرين وارتفعت مؤشراتها».

ويتابع التقدير «سيشهد عام ٢٠٢١ بداية التعافي من أزمة كورونا بمختلف مظاهرها وانعكاساتها، لكن العالم سيستمر في الحياة في ظل وجود الوباء، مع استمرار التنافس بين القوى لتكون عاملاً رئيسياً في رسم معالم الوضع: في الولايات المتحدة سياسة تتبلور سياسة إدارة بايدن بشأن القيادة الأميركية للمعسكر الديمقراطي الليبرالي في العالم، الدور الذي فقدته في السنوات الأخيرة كقيادة تقليدية لهذا المعسكر، وكذلك تجاه الشرق الأوسط؛ فيما تتقدم الصين على بقية اللاعبين في التعافي من الأزمة، وتواصل نموها السريع، وتستغل ظروفها الحالية لزيادة نفوذها؛ أما روسيا، فلا تزال تواجه صعوبات داخلية وتغييرا في مكانتها الدولية، كما تواصل استغلال قدراتها في الفضاء الالكتروني وقوتها الاستخباراتية والحربية، وقد تقترب أكثر من الصين؛ أما أوروبا، فتواجه أزمة سياسية وأيديولوجية، وستسعى لتجديد التحالف عبر الأطلسي. ومن المنطقي الافتراض ألا يكون الشرق الأوسط على رأس الأجندة العالمية، باستثناء موضوع إيران والبرنامج النووي، أو في حالة اندلاع صراع عسكري واسع النطاق في المنطقة».

كما ستستمر وفق التقدير نزعة توجه مركز الثقل العالمي إلى الشرق وقد تتسارع. وستتعزز قوة الدول القومية بسبب الكفاءة النسبية لدى معظمها في مواجهة الجائحة، ولكنها ستواجه تحديات من الداخل والخارج. صحيح أن العالم لن يتغير بالكامل، لكنه سيكون أقل حرية في معظم فترة عام ٢٠٢١ – إذ من المحتمل أن يستمر العمل ببعض إجراءات الطوارئ، وسيكون العالم أيضا أقل ازدهارا مع المزيد من العاطلين عن العمل والمزيد من الفقراء، كما سيكون العالم أقل عولمة، وأقل في عدد رحلات الطيران، وستزداد نسبة العمل من المنزل، وسيقل الازدحام في المدن، وستسعى الدول للحفاظ على مخزوناتها الإستراتيجية وتوسيعها واستقلالها في مجال الصناعات الحيوية.

يرى التقدير أن هذه السنة تفرض على إسرائيل ضرورة ملاءمة سياساتها مع التنافس بين

القوى العظمى في عهد كورونا. على إسرائيل أن تعتاد على الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة، وأن تتبنى مقاربة غير صدامية، مع مراعاة الحساسيات والمصالح الأميركية. وهنا، من المناسب إجراء حوار مع إدارة بايدن من أجل تحديد المصالح المشتركة وتقليل المخاطر (خاصة فيما يتعلق بإيران والصين والقضية الفلسطينية). ستبقى الولايات المتحدة الحليف الرئيسي والمركزي لإسرائيل، لكن موقف الصين الحالي في النظام الدولي يتطلب من إسرائيل مواصلة تطوير العلاقات معها، وإن كان ذلك بالتنسيق الوثيق مع الولايات المتحدة، لتوسيع وتحسين خبرة ومعرفة إسرائيل بالصين ولتسحين عملية إدارة المخاطر تجاهها. ومن الصواب الحفاظ على قنوات الحوار والتنسيق الإستراتيجي مع روسيا (بسبب دورها في الحفاظ على استقرار وترتيب الوضع في سوريا). كما يتوجب على إسرائيل محاولة تحسين العلاقات من جديد مع أوروبا، رغم أن بعض مواقف دولها من القضية الفلسطينية تتعارض مع مصالح إسرائيل ومواقفها. وفيما يتعلق بيهود العالم يتوجب على إسرائيل تقوية الأواصر مع الجاليات اليهودية بسبب الأزمة العميقة التي تعصف بها، وزيادة الدعم لها وإتاحة مكان لهم في الخطاب حول إسرائيل وصورتها.

النظام السياسي الإسرائيلي: أزمة مستمرة قد تتحدى أسس الأمن القومي

ويرى التقدير أن إسرائيل، كما دول العالم، تمر بأزمة متعددة الأبعاد –صحية واقتصادية واجتماعية وحكومية– بسبب جائحة كوفيد ١٩، اندمجت مع الأزمة السياسية المزمنة. وقد تؤدي هذه الأزمة المعقدة إلى تقويض أسس الأمن القومي بالمعنى الواسع، إذ قد تؤدي إلى إضعاف أجهزة ومؤسسات الدولة، ويتجلى ذلك في الخلل الوظيفي، والشلل في عمليات صنع القرار، وفقدان ثقة الجمهور في الحكومة (بشكل كبير في العام الماضي) وفي المؤسسات الأخرى. هذا الوضع له تأثير على الاستقرار والقيم المشتركة التي تميز المجتمع الإسرائيلي، وعلى أنماط الحياة في البلاد. كما تأثر الاقتصاد الإسرائيلي بشكل رئيسي بالجائحة والطريقة التي تمت بها إدارة الأزمة، ولكنه تأثر أيضا بعواقب الأزمة الاقتصادية العالمية. ويتجلى الضرر بشكل خاص لدى الطبقة المتوسطة– الدنيا، ولدى المستقلين الذين يعلمون لحسابهم الخاص في قطاعات الصغيرة، وكذلك لدى الفقراء الذين يعتمدون على الدخل من العمل اليومي.

ويتابع التقدير «ينعكس ضعف أجهزة الدولة (الناتج جزئيا عن عمل منهجي مقصود، وجزئيًا نتيجة أعمال أخرى) في صعوبة الحفاظ على عمليات صنع القرار المنظمة، والاستناد إلى الآليات المنظمة لصنع القرار. إلى جانب الصعوبة المتزايدة –في عصر ما بعد الحقيقة والأخبار الزائفة– في استيضاح الواقع وفهمه واتخاذ القرارات. وهناك أيضا مستوى منخفض من الثقة في إسرائيل بين رئيس الوزراء ووزير الدفاع والوزراء الآخرين، وانقسام منهجي في عدم تبادل المعلومات وفي عملية اتخاذ القرار وفي المسؤولية. يتزامن هذا مع الضرر الذي لحق بمركز المكلفين بمراقبة الأداء المؤسساتي. وأدت الأزمة السياسية إلى شلل العمل الحكومي. ومن أبرز مظاهر ذلك عدم وجود ميزانية للدولة وغياب خطة متعددة السنوات للجيش، وعدد كبير من المسؤولين الحكوميين يشغلون مناصب رئيسية على مدى فترة طويلة من الزمن.

وأدت الحاجة إلى كبح جماح الجائحة أيضا إلى تجميد غير مسبوق للحقوق والحريات الأساسية كجزء من فرض حالة طوارئ، بعضها بدون إشراف برلماني».

جدير بالذكر أن جدلا نشأ بين الباحثين في معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي حول شدة الأزمة الداخلية (من منظور تاريخي ومقارنة بالأزمة العالمية)، ومدى تداعياتها على الأمن القومي. وعلى الرغم من إدراك بعض الباحثين للأزمة، إلا أنهم يعتقدون أن المجتمع الإسرائيلي وأجهزة الدولة يمكن أن تتعامل معها، كما تعاملوا مع أزمات حادة في الماضي. وفقًا لهذه المقاربة، أثبتت دولة إسرائيل قدرتها على التعافي من الأزمات، ويميز الشعور بالأزمة أحد أوجه الخريطة السياسية الحالية في إسرائيل، وفي الواقع، لا تختلف الأزمة في إسرائيل عن أزمات مماثلة لدى ليبراليات وديمقراطيات غربية أخرى.

* توقع معدا المادة ألا تؤدي الانتخابات الإسرائيلية الرابعة إلى إنهاء الأزمة السياسية في إسرائيل، وهذا ما حدث.

في كلتا الحالتين ووفقاً للتقدير، ستستمر النتائج الصعبة للجائحة خلال عام 2021، حتى بعد بدء عملية التطعيم. وحتى لو تراجعت تدريجياً خلال العام، فإن تبعاتها الاجتماعية- الاقتصادية العميقة سترافق إسرائيل في عام 2022 وربما في السنوات التالية. لذلك، فإن أي جهد ناجح للتعافي من الأزمة ودفع عجلة النمو مجددا يتطلب من إسرائيل إجراء تغيير هيكلي عميق. وهذا يتطلب نظاما سياسيا مستقرا، يوفر إجماعا وطنيا واسعا. ولبدء عملية الخروج من الأزمة، يجب إعطاء الأولوية لإدارة مهنية لامركزية للأزمة على جميع الأبعاد (الصحية، والاقتصادية، وعلى المستوى المجتمعي). يجب إقرار موازنة جديدة ووضع خطة اقتصادية، على أن تكون أولويتهما الرئيسية الاستثمار في الجوانب المدنية وفي المجموعات المستضعفة، وكذلك التحضير المبكر والمركّز لمرحلة النمو بعد الجائحة. وعلى المدى المتوسط، يتعين على الحكومة التي سيتم تشكيلها بعد الانتخابات أن تقود جهدا وطنيا لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي، مع التقريب بين الأقليات وتضييق الثغرات بينها. علاوة على ذلك، كشفت أزمة كورونا أن لدى المؤسسة الإسرائيلية آلية وسياسات للتعامل مع الأزمات غير الأمنية.

الساحة الإقليمية: عشر سنوات من الاضطرابات الإقليمية، والتطبيع يتوسع

يرى التقدير أن أزمة كورونا هي نوع من «الصدمة المكملة» للاضطرابات الإقليمية المستمرة التي ابتليت بها المنطقة على مدى العقد الماضي. حتى قبل أزمة كورونا، اتسم الشرق الأوسط بعدم الاستقرار وعدم اليقين والقابلية للانفجار. هناك إجماع واسع بين الباحثين والمراقبين على أن المنطقة هي ذات أزمة عميقة بتداعيات تاريخية وصراع محتدم على طبيعته. يستمر هذا الصراع في مجالين وعلى حافة صدعين مختلفين: الأول في النظام الإقليمي، بين معسكرات مختلفة ومعادية لبعضها البعض وتتصارع على الأفكار والسلطة والتأثير والبقاء، والثاني داخل الدول، بين الحكام والجمهور، حول المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، وقضايا الهوية التي لم يتم حلها بل وتكثفت في العقد الماضي. أزمة كورونا عمقت بشكل أساسي المشاكل الاقتصادية الأساسية- البطالة (مع التركيز على بطالة الشباب)، وانعدام المساواة، وانخفاض الإنتاجية،

والتفاوت في الحوكمة، والفساد والاعتماد على النفط والمساعدات الخارجية، يضاف لكل هذا بُعد حاد من حالة عدم اليقين.

في عام ٢٠٢٠، وعلى خلفية وباء كورونا والعام الأخير من رئاسة ترامب، حدث عدد من التغييرات والتطورات: صياغة سلسلة من اتفاقيات التطبيع بين إسرائيل ودول المحور السني البراغماتي، وتراجع مستوى الثقة بالنفس التي ميزت في السنوات الأخيرة المحور الشيعي الإيراني الذي لا يزال متماسكاً لكنه غارق في مشاكله الداخلية، وتصاعد حدة عدوانية المحور الذي تقوده تركيا، وهو ما ينعكس في تورطها في الصراع في ليبيا وأنشطة تركيا في حوض البحر الأبيض المتوسط؛ وكذلك جهود انتعاش وإعادة تنظيم صفوف الحركات الجهادية. وفي أوائل عام ٢٠٢١، أعلن انتهاء الصراع بين دول الخليج وقطر.

تفشي وباء كورونا ألزم كل الأنظمة للاستعداد لمواجهتها، ويبدو حاليا (لدى إعداد المادة) أنها قادرة على مواجهة الوباء دون أن تنهار مؤسسات الحكم لديها. وتكيف كل نظام من الأنظمة مع الواقع الاقتصادي بطريقته الخاصة، لكن الحلول كلها قصيرة المدى، لكن المتوقع أن تواجه هذه الأنظمة صعوبات في مواجهة التبعات الأكثر عمقا (مثل نسبة البطالة، التي ستكون مرتفعة في جزء من الدول حتى بعد انتهاء الأزمة). السمة الأساسية لعام 2019 كانت الاحتجاجات الشعبية الواسعة التي اندلعت في السودان والجزائر (وفيهما تم التخلص من الحكام المخضرمين)، وكذلك كانت هناك احتجاجات في مصر والعراق ولبنان وحتى في إيران. هذه التظاهرات توقفت مع بداية أزمة كورونا، ومن المحتمل الافتراض أنها ستتجدد مع انتهاء الأزمة (كما يحدث في لبنان وفي العراق مثلاً)، وسيشكل ذلك تحديات لاستقرارها. وحتى لو تخلصت هذه الدول من أزمة كورونا في السنة الحالية، فيبدو أننا سنرى موجة جديدة من الاحتجاجات، أو مظاهر أخرى من تدهور استقرارها.

في السنوات الأخيرة، أثبتت إسرائيل، وفق التقدير، مكانتها الإقليمية كحليف قوي للدول السنية البراغماتية. على خلفية انشغال الدول الشديد بالمشاكل الداخلية والاعتبارات الإستراتيجية التي تواجهها، اتضح في العام ٢٠٢٠ أن الجمود في العملية السياسية الإسرائيلية- الفلسطينية لم يعد عائقاً أمام التطبيع بين هذه الدول وبين إسرائيل. الاتفاقات الموقعة بين إسرائيل والإمارات والبحرين والسودان، وكذلك إعلان المغرب عن نيته إقامة علاقات كاملة مع إسرائيل، نابعة بشكل أساسي من رغبة هذه الدول في الدفع بأهدافها السياسية والأمنية إلى الأمام بدعم ورعاية إدارة ترامب قبل انتهاء ولايته. تقبل إسرائيل في المنطقة من قبل المعسكر السني البراغماتي، وفي هذا السياق، تعزيز (محتمل) للمعسكر المضاد لإيران هو عملية إيجابية تدعم الأمن القومي الإسرائيلي. ومع ذلك، يجب على إسرائيل أن تأخذ في الاعتبار مساهمتها العملية المحدودة للشراكة في مواجهة إيران، وبالتأكيد في المجال العسكري. يجب أن يؤخذ في الاعتبار أيضا أن هذه المقاربة ستخلق تحديات لإسرائيل، مثلا، إذا طلب حلفاؤها الجدد دعمها ومشاركتها في النزاعات المتورطين فيها.

فيما يتعلق بالساحة الإقليمية، ستعمل إسرائيل على توسيع توجهها للتطبيع مع دول أخرى، مع تقليل المخاطر على تفوقها النوعي ودون الانجرار إلى صراعات لها مصلحة ضيقة فيها. في هذا

السياق، من المناسب إشراك مصر والأردن (مع ترميم العلاقات معها) والسلطة الفلسطينية في التعاون الشرق أوسطي. ومن الممكن أن تكون الفترة المقبلة مناسبة أيضا لمحاولة رفع مستوى العلاقات مع تركيا، رغم أن احتمالية نجاحها ليست عالية.

إيران: في فترة تراجع.. لكنها لا تزال التهديد الأساسي لأمن إسرائيل

ويذهب التقدير إلى أن إيران لا تزال تعتبر أكبر تهديد لأمن إسرائيل، سواء عبر تطوير برنامجها النووي أو في أنشطتها الإقليمية. وعلى الرغم من حقيقة أن النظام في طهران يواجه وضعا متردیا بدرجة غير مسبوقة، إثر التقاء التفشي الواسع لوباء الكورونا مع الوضع الاقتصادي الصعب بسبب العقوبات الأميركية التي واصلت إدارة ترامب فرضها على مدار العام الماضي، ولهبوط أسعار النفط مع فشل محاولات في الحصول على الدعم من المؤسسات الدولية؛ وكذلك للتراجع المتصاعد في ثقة الجمهور بالنظام الذي تجلى في طهران من خلال مظاهرات التي انطلقت إثر الإسقاط العرضي لطائرة الركاب الأوكرانية في كانون الثاني «يناير» ٢٠٢٠. وتشمل الضربات التي تعرض لها النظام الإيراني هذا العام تخريب منشأة للطرد المركزي المتطورة في مفاعل نطنز واغتيال قاسم سليماني في وقت سابق من هذا العام ومحسن فخري زاده في نهاية العام الماضي، وهو من القادة الإستراتيجيين للبرنامج النووي الإيراني. تضاف إلى ذلك اتفاقيات التطبيع بين دول الخليج وإسرائيل، التي تمثل في نظر طهران محوراً وتهديدا جديداً وخطيراً في الشرق الأوسط.

وأدت هذه التطورات إلى تغلغل العناصر المحافظة في النظام السياسي، بقيادة الحرس الثوري، الذين يواصلون تعميق انخراطهم في إدارة شؤون الدولة والاقتصاد مع استغلال ضعف الحكومة. ومن المرجح أن يؤدي هذه التغلغل مع جهود المرشد الأعلى علي خامنئي إلى ضمان سيطرة المحافظين قبل الانتخابات الرئاسية التي ستجرى في حزيران/ يونيو ٢٠٢١.

وبالرغم من وضعها الصعب، لا تزال إيران تسعى إلى تعزيز مصالحها الإقليمية من خلال وكلائها، وبناء البنى التحتية العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تضمن تأثيرها على المدى الطويل. بعض هذه البنى التحتية موجهة مباشرة ضد إسرائيل. ومع ذلك، فإن الصعوبات التي تواجه إيران تتعاظم بشكل متناسق في مناطق نفوذها -العراق وسوريا ولبنان- التي تواجه أزمات داخلية هي الأخرى متصاعد، ففي سوريا، يجد الرئيس الأسد صعوبة في استعادة السيطرة على كافة أنحاء البلاد. وفي لبنان، تتفاقم التحديات التي يواجهها حزب الله بسبب الانهيار الداخلي للبلاد وتوسع الضغوط المحلية والدولية عليه. وفي العراق، هناك احتمالية لتغيير ميزان القوى الداخلية فيه، في اتجاه يمكن أن يتحدى نفوذ إيران هناك.

بالمقابل، تواصل إيران تطوير برنامجها النووي مع تنصلها من الاتفاق النووي عام ٢٠١٥ وانتهاكها لشروطه. ووفقا لآخر تقرير صادر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) في أيلول «سبتمبر» ٢٠٢٠، قامت إيران بالفعل بتخزين أكثر من ٢,٥ طن من اليورانيوم بمعدل تخصيب يبلغ ٤,٥ في المئة وهي تهدد، من خلال قانون أقره البرلمان، برفع مستوى تخصيب اليورانيوم إلى نسبة ٢٠ في المئة (الخطوة التي أعلن الإيرانيون تحقيقها في ٤ يناير، والتي ستؤدي إلى الوصول لمستوى

التخصيب الذي تم تحقيقه قبل توقيع الاتفاق النووي)؛ وهي تشغل حوالي ألف جهاز طرد مركزي في منشأة بوردو ونقلت منشأة الطرد المركزي المتضررة في نطنز إلى موقع تحت الأرض، بهدف التقدم في عملية تطوير هذا المجال ولضمان بقائه بشكل محمي. إن الدلالة الرئيسية لكل هذه الإجراءات هي تقليص الوقت للوصول إلى قدرة نووية عسكرية، إذا سعت إيران لذلك، وتعزيز تلك القدرة ضد أي هجوم خارجي.

لم تتضح بعد تداعيات اغتيال محسن فخري زاده على برنامج إيران النووي. في المجال النووي، كانت إيران تناور منذ سنوات عديدة بين المسموح والممنوع، وبين الخفي والمعلن، وبين الممكن والمستحيل. وكان من المفترض أن يحافظ فخري زاده على «برنامج السلاح النووي» بعد تجميده عام ٢٠٠٣ لضمان عدم فقدان المعرفة العلمية وبقاء القدرات العملية قائمة. وبصفته مسؤولا في منظمة ظل منفصلة، كانت معرفته فريدة وعلى الأرجح هو الشخص الذي كان من المفترض أن يقود الجهود المشتركة في حالة توجه إيران (سرا) لحيازة السلاح النووي. لذلك يبدو أن اغتيال فخري زاده يشكل ضربة قاسية لإيران ولبرنامجها النووي. لكن من ناحية أخرى، فمع عدم تتويج عمل فخري زاده الشامل وطويل الأمد بالنجاح، فهناك مخاوف من أن يكون له بديل متميز، يكون قادرا على التعامل بشكل أفضل مع القوى العاملة ضد الخطة الإيرانية.

انتخاب بايدن يشكل دون شك تطورا إيجابيا بالنسبة لإيران، خاصة بعد غياب ترامب وتوجه بايدن للعودة للاتفاق النووي، يناقش النظام السياسي الإيراني بالفعل العودة إلى اتفاق ٢٠١٥ والتغييرات التي ستطلبها إيران لتجديده. ويبدو أن شروط إيران تشمل: الإلغاء التام للعقوبات التي فرضتها إدارة ترامب؛ اعتماد جميع تفاصيل الاتفاقي النوي دون تعديل؛ والمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بها في السنوات الأخيرة. تناقش كل من الولايات المتحدة وإيران توقيت استئناف المفاوضات وما إذا كان ينبغي تجديدها قبل الانتخابات الإيرانية في حزيران/ يونيو ٢٠٢١.

أدى عجز إيران في مواجهة الهجمات الإسرائيلية على الأهداف الإيرانية في سوريا إلى تحول طهران إلى الساحة الإلكترونية، عبر محاولاتها المس بشبكة المياه الإسرائيلية وكذلك مهاجمة النظام المصرفي والأجهزة المدنية الإسرائيلية الأخرى. وتجعل هذه الهجمات القطاع المدني في إسرائيل نقطة ضعف يجب علاجها.

يجب على إسرائيل أن تستمر في اعتبار استئناف إيران برنامجها النووي العسكري التهديد الخارجي الرئيسي لأمنها، وفي اعتبار نشاطات إيران الإقليمية تحديا يتطلب المواجهة والرد المستمرين. في هذا السياق، يجب على إسرائيل وضع سياسة للمفاوضات المتوقعة بين إدارة بايدن والمجتمع الدولي من جهة وإيران من جهة أخرى وتحديد المصالح الحيوية لإسرائيل في سياق تجديد الاتفاقية، أو في اتفاقية جديدة. من المهم لإسرائيل أن تدير الحوار بتكتم وأن تتجنب المواجهة العلنية مع الإدارة الأميركية بشكل لا يخدم أمن إسرائيل القومي. في الوقت ذاته، يتوفر لدى إسرائيل الخيار الهجومي ضد إيران وستكون مستعدة لمواصلة «المعارك بين الحروب» ضدها، بما في ذلك في مواجهة التهديدات المتصاعدة من ناحية اليمن والبحر الأحمر.

الجبهة الشمالية: النشاط الاستباقي مطلوب لإضعاف المحور الشيعي الإيراني

بالرغم من وجود جائحة كورونا في الخلفية، لا تزال التحديات التي تواجه إسرائيل في الساحة الشمالية قائمة. في مقدمتها نشاط المحور الراديكالي الشيعي، خاصة تموضع إيران عبر وكلائها في سوريا وإنشاء مواقع عسكرية لحزب الله في هضبة الجولان، كجزء من «آلة الحرب» الإيرانية. هذه التموضع بطيء من ناحية الرؤية والتخطيط الإيراني بسبب عدة عوامل، منها مصرع قائد فيلق القدس قاسم سليماني، وعمليات إسرائيل في إطار «المعارك بين الحروب»، وسياسة «الضغط الأقصى» الأميركية. ومواجهة إيران لأزمة كورونا. على هذه الخلفية، قلصت إيران من عملية تنظيم قواتها في سوريا، لكنها واصلت بناء مواقع لحزب الله ولوحدات الجيش السوري الخاضعة لنفوذها، وتجنيد الميليشيات السورية المحلية وقوات الأمن الداخلي.

إمكانية إعادة إعمار سوريا آخذة بالابتعاد، وتشير التقديرات إلى أن الأمر سيكلف مئات مليارات الدولارات وسنوات عديدة. ولا أحد يمكن أن يتحمل هذا العبء. فيما تتزايد قبضة العناصر الأجنبية على الأراضي السورية بالإضافة إلى روسيا وإيران، اللتين لكل منهما أسبابها الخاصة لدعم الرئيس الأسد، تستعد تركيا أيضا للبقاء طويلا في شمال سوريا وتعمل على جعل المناطق تحت سيطرتها عسكريا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. وللولايات المتحدة مواقع عسكرية صغيرة في شمال شرق وجنوب سوريا، لكن من غير الواضح إلى متى ستبقى فيها.

ويجد لبنان نفسه في خضم أزمة اقتصادية وسياسية وحكومية وصحية – وهي واحدة من أسوأ الأزمات التي عرفها البلد، ولا يوجد حل لها في الأفق. وتؤثر الأزمة على حزب الله أيضًا، لكن في الوقت الحالي يبدو أن التنظيم يحافظ على مكانته ويعمل على تحييد الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي قد تمس به. نتيجة لذلك، من المحتمل ألا يتلقى لبنان المساعدات الدولية المشروطة بإجراء إصلاحات. في الوقت ذاته، يواصل حزب الله تعزيز قدراته العسكرية بدعم إيراني في مشروع الصواريخ دقيقة الإصابة (مشروع الدقة) وكذلك يعزز قدراته على القيام بعمليات برية في الأراضي الإسرائيلية. منذ الصيف، يهدد حزب الله بالرد على مقتل ناشطه في سوريا في هجوم للجيش الإسرائيلي، لكنه لم يتسرع في تنفيذ التهديد. في هذا الوقت بدأت المفاوضات حول الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل، لكنها وصلت إلى طريق مسدود عشية تغير الإدارة في الولايات المتحدة.

تعمل إسرائيل –في إطار «المعارك بين الحروب»– ضد تموضع إيران وحزب الله في سوريا، وتؤدي عملياتها إلى تآكل هذه التموضع وإبطائه، لكن لا يبدو أنها ستكون قادرة على إفشاله بالكامل. من ناحية أخرى، فإن سلسلة الضربات التي تعرضت لها إيران تقلل من قدرتها على كبح جماح نفسها وقد تدفعها إلى الرد على إسرائيل، أيضا من خلال وكلائها في الجبهة الشمالية. في ظل هذه الظروف، وإلى جانب التحضير لرد إيراني محتمل، فإن إسرائيل ستواصل إظهار عزمها على العمل ضد تعاظم قدرات المحور الإيراني الشيعي والتموضع الإيراني ومشروع الصواريخ دقيقة الإصابة، مع مواءمة الأساليب والجبهات ووتيرة العمليات حسب الظروف المتغيرة في كل جبهة. ويتوجب بشكل خاص فحص وتحديد التوقيت المناسب للعمل ضد مشروع الصواريخ الدقيقة، مع إدراك أنه قد يؤدي إلى تصعيد واسع النطاق. إن وجود المئات من الصواريخ الدقيقة لدى

المحور الإيراني، وخاصة حزب الله، التي يمكن أن تلحق أضرارًا واسعة النطاق بأهداف مدنية في إسرائيل وتشل الأنظمة الحيوية، هو تهديد إستراتيجي لا يمكن السماح له بالتطور.

التحديات في الساحة الشمالية لن تختفي، لكن من الوارد ألا تؤدي إلى تصعيد واسع النطاق في المدى القريب، لأن جميع الأطراف الفاعلين في هذه المرحلة منشغلون بالتعامل مع تداعيات أزمة كورونا، ولا ينزعون إلى الحرب. لكن حتى خلال هذه الفترة فإن مخاطر ديناميكية التصعيد غير المخطط لها وغير المرغوب بها باتت واضحة، ويمكن أن تؤدي إلى حرب في جبهات لبنان وسوريا والعراق.

يجب أن يكون سيناريو الحرب متعددة الجبهات «حرب الجبهة الشمالية» التهديد المرجعي الرئيسي للحرب، ويجب على الحكومة الإسرائيلية الاستعداد لها والتأكد من أن الجمهور على اطلاع بخصائصها وعواقبها المحتملة، مع التركيز على إمكانية التعرض لأضرار جسيمة في الجبهة الداخلية المدنية. في الوقت ذاته، يجب البدء بجهود سياسية وأمنية لمنع الحرب واستنفاد بدائل أخرى لتحقيق أهداف إسرائيل في الجبهة الشمالية.

الساحة الفلسطينية: الحفاظ على القائم أم السعي للتغيير؟

يقول التقدير «في عام ٢٠٢٠، تلقى النظام الفلسطيني سلسلة من الضربات: عرضت «خطة ترامب» لتسوية إسرائيلية فلسطينية، تجاهلت فعليا الفلسطينيين ومطالبهم وتبنت موقف الحكومة الإسرائيلية من بعض القضايا؛ وقد ثبت عدم قدرتهم (الفلسطينيين) على وقف نية الحكومة الإسرائيلية فرض السيادة (الضم) على مناطق في الضفة الغربية. خسر الفلسطينيون الفيتو على أي تطبيع بين إسرائيل والدول العربية. وجاءت جائحة كورونا بأزمة صحية عمقت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في الساحة الفلسطينية. في الوقت ذاته، تحول التأخر في فرض إسرائيل السيادة في الضفة إلى سياسة ضم زاحف وتوسيع البناء في جميع المستوطنات في الضفة الغربية. يبدو أنه من وجهة نظر القيادة الإسرائيلية الحالية، لا مصلحة في تعزيز عملية سياسية (سلمية) تجاه الفلسطينيين، لأن الظرف الحالي في نظرها يلعب لصالح إسرائيل، خاصة عندما يكون جدار رفض التطبيع مع الدول العربية قد تم اختراقه. وحتى إذا دخلت إسرائيل في مفاوضات مع الفلسطينيين (منظمة التحرير الفلسطينية/ السلطة الفلسطينية)، فمن المحتمل أن تطالب بأن تكون خطة ترامب أساسا للمفاوضات، وهو مطلب من المتوقع أن يرفضه الفلسطينيون».

مع ذلك، فإن انتخاب بايدن للرئاسة يمثل توجهاً إيجابياً في نظر قيادة السلطة الفلسطينية. إذ من المتوقع أن تُظهر الإدارة الجديدة دعمًا أقل لمواقف إسرائيل مقارنة بإدارة ترامب، بل من المتوقع أن تقنع الدول الأوروبية، على خلفية التقارب المتجدد عبر الأطلسي، بالعمل على تجديد العملية السياسية وتعزيز حل الدولتين. ويدعم الحزب الديمقراطي الأميركي فكرة حل الدولتين، لكن من غير المرجح أن تلغي الإدارة الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، أو تعيد السفارة من القدس إلى تل أبيب. من ناحية أخرى، من المرجح أن تلغي الإدارة الجديدة اعتراف (إدارة ترامب) بشرعية المستوطنات والبؤر الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية. ومن الممكن أيضا أن تفتح الإدارة الجديدة بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في الولايات المتحدة وربما قنصلية مستقلة في القدس الشرقية.

حاولت السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وحماس في قطاع غزة، دون جدوى وفق التقدير، تنظيم علاقاتهما من خلال المصالحة والوحدة والانتخابات. والنتيجة هي في الواقع تعميق الفوارق بين المنطقتين، إثر احتفاظ كل جانب بما لديه وعدم استعداده للتحلي بالمرونة. مع قدوم الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة، تعزز لدى النظام الفلسطيني إدراك الحاجة إلى التنسيق مع إسرائيل والاعتماد على مساعدتها، وتم منح درجة ما من الشرعية للتعاون معها.

أما بالنسبة لحماس، فيرى التقدير أن الأزمة الاقتصادية ووباء كورونا يجبران الحركة على محاولة التوصل إلى تفاهمات مع إسرائيل من أجل تحسين الوضع الإنساني والصحي والبنية التحتية في قطاع غزة. وبدأت الاستعدادات لانتخابات قيادتها المتوقع إجراؤها في ربيع ٢٠٢١ (أجريت أواسط آذار الماضي)، ويبدو أنه حتى في ظل هذه الخلفية، فإن قيادة التنظيم ستبتعد عن استفزاز إسرائيل، لأن ذلك قد يؤدي إلى مواجهة عسكرية. في الوقت نفسه، من المتوقع أن تواصل حماس حشد قوتها العسكرية، وخاصة زيادة مخزونها من الصواريخ والطائرات بدون طيار، المخصصة للهجوم على مناطق إسرائيلية. في العامين الماضيين، تم إطلاق صواريخ عدة مرات من قطاع غزة – وهي حالات تم اعتبارها على أنها حوادث، لكن من المحتمل أن يكون إطلاقها متعمدا لتوصيل رسالة مضمونها أن التحدي الأمني لا يزال قائما، وقد يتحول إلى تصعيد عسكري. لكن من الواضح أن حماس ليست فقط غير معنية بالتصعيد، بل هي قادرة على فرض الهدوء (النسبي) على القوى الأخرى في قطاع غزة.

بالنسبة لإسرائيل، فإن من مصلحتها وجود سلطة فلسطينية عاملة ومستقرة وغير معادية. لذلك، من المناسب اتباع مقاربة داعمة ومساعدة تهدف إلى تعزيزها باعتبارها العنوان الشرعي الوحيد لتسوية مستقبلية ولوضع هدف سياسي يتمثل في «الترتيبات الانتقالية» التي سترسم معالم الفصل (سياسيا وإقليميا وديموغرافيا) ويحدد ظروف وجود دولتين في المستقبل (حسب مقترح معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي). أما بالنسبة لقطاع غزة، فإن المصلحة الإسرائيلية هي فترة طويلة من الهدوء الأمني. لذلك، فمن الصواب تحديد حماس كعنوان مؤقت مسؤول في قطاع غزة وبلورة هدنة طويلة الأمد معها، مقابل تحسين أوضاع السكان والبنية التحتية المدنية (الكهرباء والماء) في قطاع غزة، وبذل جهد للحد من تصاعد قوة الحركة، وفي حالة نشوب مواجهة، يتوجب على الجيش الإسرائيلي والهيئات الأمنية الأخرى تركيز العمليات العسكرية على إيقاع أضرار جسيمة بالذراعين العسكريتين لحماس والجهاد الإسلامي.

بيئة العمل (العسكرية): أيام معارك يمكن أن تتصاعد إلى حرب غير مرغوب فيها

يرى التقدير في قدرة الردع الإسرائيلية لمنع حدوث مواجهة أو حرب على نطاق واسع أمرا فعالا. ويدرك أعداؤها قوتها، في ظل انشغال الجميع بمشاكلهم الداخلية بما في ذلك تبعات وباء كورونا. وقادت الألعاب (السيناريوهات) الحربية التي وضعها معهد دراسات الأمن القومي أواخر عام ٢٠١٩ ومطلع عام ٢٠٢٠، قبل أزمة كورونا، إلى تقدير مضمونه أن جميع الفاعلين في الساحة الشمالية يسعون جاهدين لتجنب التصعيد. وأكدت أحداث عام ٢٠٢٠ أن كل المسؤولين في القوى المهمة في الجبهة الشمالية ليسوا معنيين بالتصعيد الذي لم يحدث بالفعل. وقد أظهرت تجربة السنوات الأخيرة أن هذا هو الوضع أيضا مع الفصائل في قطاع غزة.

على الرغم من وجود إدراك لدى إسرائيل، وكذلك حماس وحزب الله، بالخطر الكامن في ديناميكيات التصعيد القابلة للتطور [إلى مواجهة شاملة]، فمن المحتمل أن الأطراف تتوقع أنه يمكن وقفه بعد عدة أيام من القتال، على غرار المواجهة قصيرة المدى التي شهدتها السنوات الأخيرة مع قطاع غزة. إلا أن مثل هذا السيناريو قد يكون غير صحيح، خاصة في الجبهة الشمالية، إذا كان وقعت إصابات لدى أحد الجانبين أو لدى كليهما. عندها قد يتصاعد رد الفعل ورد الفعل المضاد، ما يؤدي إلى مواجهة واسعة النطاق وحتى إلى حرب ليس معنيا بها جميع الأطراف. يمكن أن تقع مثل هذه الحرب ضد المحور الإيراني الشيعي، الذي يضم حزب الله في لبنان، والوكلاء الإيرانيين في سوريا والعراق، وربما أيضا ضد إيران نفسها. وقد يمتد التصعيد إلى جبهات أخرى، خاصة الفصائل في قطاع غزة.

سيستخدم الجيش قدراته الهجومية في الحرب -برا وجوا وبحرا- وسيوقع أضرارا جسيمة في خصومه في المواجهة، لكنه سيجد صعوبة في الوصول إلى حالة ردع حاسمة ولا لبس فيها. في مثل هذه الحرب، من المتوقع أيضا أن تتعرض إسرائيل لهجمات عنيفة بصواريخ أرض- أرض على الجبهة الداخلية، بعضها ذات دقة إصابة عالية وستخترق أنظمة الدفاع الجوي، بمرافقة هجمات طائرات بدون طيار؛ مع توغل لقوات البرية في الأراضي الإسرائيلية بآلاف المقاتلين، كما ستنفذ هجمات سيبرانية وأخرى تستهدف الرأي العام في إسرائيل، والغرض منها هو تقويض قدرة الجمهور الإسرائيلي على الصمود، وثقته في القيادة السياسية والعسكرية. القدرات الهجومية لدى الجيش الإسرائيلي ستواجه أنظمة دفاعية جوية وبحرية متطورة وأنظمة دفاع أرضية معقدة، تشمل استخدام صواريخ تطلق من تحت الأرض، وصواريخ متطورة مضادة للدبابات.

ومن الصواب إجمال ووضع ميزانية لخطة متعددة السنوات للجيش الإسرائيلي وتكييفها مع العقبات المالية المترتبة على مواجهة مع التبعات الاقتصادية لأزمة كورونا، وتنفيذ خطة لزيادة العملات الأجنبية في إطار المساعدات الأميركية، مع ضرورة النأي بالجيش الإسرائيلي وأجهزة الأمن عن الصراع السياسي الإسرائيلي.